القضية الفلسطينية مع الاردن. وقد تمسك الصهيونيون باكثريتهم، عدا عن التصحيحيين اجداد الليكود، بثبات بهذا الموقف، باعتباره الخيار السياسي الواقعي الوحيد المفتوح امامهم. وكان موشي شاريت (شرتوك)، وهو رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية واول وزير خارجية في اسرائيل بعد اقامتها، من كبار مؤيدي هذا الاتجاه في السياسة الصهيونية، لدرجة لقبه بها بعض معارفه باسم «شاريت الهاشمي». وقد تمسك الصهيونيون بخيارهم هذا في اكثر من مناسبة. فعندما اقترحت لجنة بيل البريطانية، سنة ١٩٣٧، تقسيم فلسطين الى دولتين، بين العرب واليهود، وضم الجزء المخصص للعرب الى شرق الاردن، لم يثر الصهيونيون اية اعتراضات تذكر من حيث المبدأ. ولم يكتب لهذا المشروع ان يرى النور في حينه، على كل حال؛ ولكنه نفذ اخيرا، بشكل او بآخر، مع صدور قرار تقسيم فلسطين في الامم المتحدة سنة ١٩٤٧ وما تلاه من حرب عربية ـ اسرائيلية وقيام اسرائيل، ثم ضم الضفة الغربية الى الاردن. ولم تثر الحكومة الاسرائيلية، في حينه، اية اعتراضات تذكر على قرار الضم هذا ايضا. بل ان اقتراح حزب مبام، الذي كان آنذاك في المعارضة، بادراج الموضوع على جدول اعمال الكنيست، لمناقشته على الاقل، سقط عند التصويت عليه، باكثرية اصوات الائتلاف الحكومي بزعامة بن ـ غوريون، ولم يستغرق النقاش حوله الا بضع صفحات من محاضر الكنيست. وصمت الاسرائيليون، عموما، صمت اهل القبول على اجراءات الضم تلك خلال فترة غير قصيرة.

وبعد احتلالها الضفة الغربية سنة ١٩٦٧، حاولت اسرائيل العودة الى سياستها السابقة، ولكن هذه المرة من خلال منطق المحتل الذي يطالب بثمن باهظ لقاء تقديم بعض التنازلات من جهته. ولم يكن الاردن، لاسباب مختلفة، في وضع يستطيع معه قبول هذا العرض الاسرائيلي، او غيره من العروض والاقتراحات التي توالت، خصوصا وان الاسرائيليين راحوا يرفعون «الثمن» سنة بعد اخرى؛ فبقي الوضع على ما هو عليه. واستغرقت عمليات الاخذ والرد هذه سنوات عدة، استفاق كل من الاسرائيليين والاردنيين في نهايتها ليجدوا ان تطورات مهمة قد حدثت خلال تلك السنوات، يبدو انهم لم ينتبهوا لها او يقدروها حق قدرها في حينه، تغيرت معها معطيات اساسية عدة، بصورة تلزم كلا من الطرفين باعادة النظر في موقفه.

ففي اسرائيل، اخذ يتبلور، بعد حرب ١٩٦٧، تيار يميني متصلب غذته سياسات الاحتلال والقمع والضم الزاحف للمناطق المحتلة. وراح هذا التيار يتسع سنة بعد اخرى، تماشياً مع المثل المعروف: «الشهية تأتي مع الاكل»، خصوصا بعد ان رفدته قوى اخرى «قومية ـ دينية»، نمت في ظل «تطوير» نظام التعليم الاسرائيلي وسيطرة المتدينين عليه. وبعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، ونتيجة للانعكاسات التي نجمت عنها وكرد فعل على الاحباط الذي ولدته، راح هذا التيار ينمو ويتعاظم، الى ان وجد متنفساً له في الانتخابات العامة التي جرت في اسرائيل سنة ١٩٧٧، واسفرت عن فوز الليكود، بزعامة مناحيم بيغن، وتسلمه السلطة، لاول مرة في تاريخ اسرائيل. وتم ذلك في وقت كان فيه التيار السياسي العام في اسرائيل يتجه عموما نحو التشدد والتصلب، لدرجة دفعت بعض الظرفاء الى اسباغ لقب «الليكود ب» على حزب العمل الاسرائيلي. ورافق هذا التحول، كما يحدث عادة في مثل هذه الاحوال، ظهور حركات رجعية فاشية واضحة المعالم داخل الكيان الصهيوني، مثل حركتي غوش ايمونيم وهتحياه، ثم منظمات الارهاب اليهودية. وانعكس هذا التغيير في «المزاج» السياسي الاسرائيلي برمته سلبا على الموقف الصهيوني من الاردن، ادى الى افول نجم التيار «الكلاسيكي» اياه الداعي لحل القضية الفلسطينية اردنيا، بعد ان راحت